JOURNAL OF ISLAMIC SHARIAH
Vol. 3, No 1 June 2023
e-ISSN-2773-5915

مجلة الشريعة الإسلامية
العدد 3، الرقم 1، يونيو 2023
e-ISSN-2773-5915

السياسة الجنائية الإسلامية: التحديات والمقومات
Islamic Criminal Policy: Challenges and Components

Moustapha Mbacke مصطفي امباكي
International Islamic University Malaysia (IIUM)
mbackemustapha40@gmail.com

Article Progress

Received: 21 Apr 2024
Revised: 10 May 2024
Accepted: 27 May 2024

* Corresponding Authors:

Moustapha Mbacke

E-mail: *mbackemustapha40@gmail.com*

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية من حيث المقومات والتحديات التي تواجهها. وتكمن إشكالية الدراسة في عدم تطبيق الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى بروز العديد من الظواهر الإجرامية التي تهدد الأمن والسلم، وكذلك فإنّ الدراسة تسلط الضوء على السياسة الجنائية والتحديات التي تواجهها والمقومات التي تعتمد عليها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة الجنائية والمقومات والتحديات التي تواجهها، ولقد توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسة الجنائية تحتاج إلى مزيد من عودة تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة التحديات التي تواجهها. و لقد أوصت الدراسة بأهمية السياسة الجنائية والتعرف على التحديات التي تواجه السياسة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجنائية الشرعية، المقومات، التحديات.

ABSTRACT:

The study aims to identify Islamic criminal policy in terms of the components and challenges it faces. The problem of the study lies in the lack of application of Islamic law, which has led to the emergence of many criminal phenomena that threaten security and peace. The study also sheds light on criminal policy, the challenges it faces, and the elements on which it depends. The study follows the descriptive analytical approach to describe and analyze Islamic criminal policy and the components and challenges it faces. The study concludes that criminal policy needs more return to the application of Islamic law in confronting the challenges it

faces. The study recommended the importance of criminal policy and identifying the challenges facing criminal policy.
Keywords: Islamic Criminal Policy, Components, Challenges.

المقدمة

من المؤكد أنّ السياسة الجنائية الإسلامية تقوم على تطبيق شريعة الله عز وجل والقيام وإقامة الحدود والواجبات الشرعية بشكل واضح، ويمكن القول أنّ السياسة الجنائية الإسلامية لها مصادر تشريعية واضحة وهي القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وكذلك فإن السياسة الجنائية الإسلامية قد جاءت بعد ما عانت البشرية من العديد من الأنظمة الوضعية التي لم تحقق من ورائها إلا الظلم والجور، فالقوانين والسياسات الوضعية ماهي إلا سياسات يتم وضعها من خلال الأفراد، فهي من صنع البشر وهي تحتوي على الكثير من الثغرات والعيوب، إلا أن السياسة الجنائية الإسلامية تستمد قوتها ودرجة تأثيرها من مبادئ الشريعة الإسلامية الخالية من الجور والنقص، كما أنّ القوانين الوضعية تتصف بالنقصان وعدم تناول المعاملات المدنية أو التي تخص الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، أما السياسة الجنائية الإسلامية تعتمد على مصادر لايرقى إليها الشك، حيث تعتمد على نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتنظيم شتى صور الحياة المختلفة، وتعتبر القوانين الوضعية قوانين منقوصة أمّا الشريعة الإسلامية فقد وضعت من رب العالمين لمصلحة الفرد والمجتمع ككل، فالشريعة الإسلامية شريعة أخلاق لاتقوم بالعقاب بعد استنفاذ النصح وعدم الاقتراب من الأفعال المحرمة، فإذا ارتكب الإنسان فعلاً محرماً أدى ذلك إلى تضرر الفرد والمجتمع ككل، وبالتالي، فإنّ السياسة الجنائية الإسلامية تختلف عن السياسة الجنائية الوضعية، فالسياسة الجنائية الإسلامية هدفها تقويمي ولا تقييمي، أو بعبارة أخرى فإنّ السياسة الجنائية الإسلامية تقوم على فكرة تقويم سلوك الأفراد وعدم اللجوء إلى المحرمات، وكذلك فإنّ السياسة الجنائية الإسلامية تهدف إلى منح الفرد فرصة مرة أخرى للعودة إلى السلوك القويم وتصحيح المسار،

وهو ما وعد الله به عباده باستبدال السيئات بحسنات إذا ما التزم الفرد المسلم بالسلوكيات الإسلامية القويمة والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الوقوع تحت طائلة الشريعة الإسلامية.

فإنّ محاولة تقليد الغرب والاستجابة للضغوط الدولية من التخلي عن الإسلام كنظام تشريعي قد أدّى إلى تدهور الأنظمة العقابية في عموم الدول الإسلامية التي تخلت عن تطبيق الشريعة الإسلامية واعتمادها في النظام الجنائي والعقابي لهذه الدول، ويمكن القول بأنّ هناك العديد من الدول ولاسيما بعض دول شمال إفريقيا من المتأثرين بحقبة الاستعمار بمحاولة التخلي عن النظام العقابي وترك السياسة الجنائية الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة معدلات الجريمة وخاصة جرائم القتل والاغتصاب وقطع الطريق، ممّا ساهم في زيادة درجة المخاطر على الأمن والسلم المجتمعي، الأمر الذي أدّى إلى اتخاذ قرار سريع في العديد من الدول الإسلامية إلى إعادة الاعتبار إلى الشريعة الإسلامية وإعادة تطبيقها واعتماد السياسة الجنائية الإسلامية وعدم التخلي عنها أو اتخاذ العديد من الأساليب الأخرى أو العقوبات الأخرى بديلاً عنها. (منصور، 1985)

ويمكن القول بأن المجتمعات الغربية تعيش في أزمة حقيقة نتيجة تفشي الجرائم وعدم العدالة في النظام العقابي المعمول به، كما أنّ التخلي عن وضع السياسة الجنائية وفق قواعد الإسلام قد أدّى إلى تدهور النظام العقابي فضلاً عن استمرار تزايد المشكلات الخاصة بالتخلي عن الإسلام وفتح الباب على مصراعيه للإلحاد دون عقاب، وكذلك فإنّ استمرار ملاحقة المصلحين والصالحين قد أدّى إلى عدم القدرة على التوجيه الصحيح لتطبيق السياسات الجنائية المبنية على الشريعة الإسلامية وانحسار المطالبة بتطبيق السياسة الجنائية الإسلامية بشكل واضح، الأمر الذي يستلزم معه إعادة النظر بشكل واضح لإعادة الأمور إلى نصابها نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق السياسات الجنائية التي تعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع الإسلامي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في كيفية تحقيق التوازن بين تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها المتعلقة بالجرائم والعقوبات، وهذه السياسة تواجه مجموعة من القضايا الأساسية التي تتمثل في التوافق مع الشريعة، والتكامل مع الأنظمة القانونية الحديثة، وحماية حقوق الإنسان. تركز إشكالية هذا البحث على كيفية معالجة هذه التحديات لضمان أن السياسة الجنائية الإسلامية تظل فعالة في تحقيق العدالة ومنع الجريمة، مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية، وضمان احترام حقوق الإنسان.

بالرغم من أنّ الشريعة الإسلامية قد وفرت الكثير من الوقت والجهد كأحد أبرز الأنظمة العقابية للجرائم التي قد ترتكب في بلاد المسلمين، إلا أنّ الواقع قد أثبت أنّ هناك إهمالًا واضحًا من قبل المشرعين وأصحاب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إعادة الاعتبار للسياسة الجنائية للشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدّى إلى لجوء العديد من الأفراد إلى النصوص الوضعية، مما أدّى بدوره إلى عدم وجود الرادع الحقيقي لارتكاب الجنايات وازدياد وتفاقم المشكلات التي تمر بها الدول الإسلامية بشكل واضح، وكذلك.

أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة تساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ما مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام؟
2. ما مقومات السياسات الجنائية في الإسلام؟
3. ما التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى عدة أهداف كما يلي:

1. تبيان مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام.

2. توضيح مقومات السياسات الجنائية في الإسلام.
3. التعرف على التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنّ هذه الدراسة تعتبر امتداداً للدراسات السابقة، وبالتالي، فإنّ نتائج هذه الدراسة سوف تكون مفيدة للغاية وخاصة للعاملين في مجال التشريع وإقرار القوانين والسياسات الخاصة بالنظم العقابية والجزائية في الدول الإسلامية والعربية والدول الغربية على السواء، كما أنّ الدراسة تكشف مكامن القوة والضعف في النظام السياسي الجنائي الموجود والمطبق بالفعل في العديد من الدول الإسلامية والعربية والغربية، كما أنّ هذه الدراسة تركز على الإطار النظري حيث تهدف إلى إبراز مزايا ومميزات السياسات الجنائية في الإسلام وإبراز عيوب التخلي عن السياسات الجنائية، وكذلك فإنّ الدراسة تسلط الضوء على الإطار النظري للسياسات الجنائية في الإسلام وعيوب السياسات الجنائية التقليدية التي تخلت عن تطبيق الإسلام والمضار التي تعرضت لها الأنظمة الوضعية والمخاطر الكبيرة والجسيمة التي نالت من استقرار المجتمع الإسلامي ومن تحقيق السلم الاجتماعي، وتعدّ نتائج هذه الدراسة بمثابة الدليل للدول الإسلامية التي تحقق الدافع لمزيد من التمسك بالسياسات الجنائية والجزائية في الإسلام وعدم التخلي عن هذه السياسات بشكل كبير، وكذلك فإنّ الدراسة تكشف الطرق المنهجية التي اتبعتها الدراسة في تناول إشكالية الدراسة وفي تطبيق الأسس المنهجية والعلمية من أجل التوصل إلى حلول ملائمة لإشكالية الدراسة بشكل واضح. وكذلك فإنّ الدراسة تعتبر إضافة للعلم والمعرفة، حيث يشكل الإطار النظري إضافة للتعرف على السياسات الجنائية في الإسلام وإمكانية التفريق بين عيوب النظم التقليدية وبين مزايا النظام الإسلامي بشكل كبير. وكذلك فإنّ نتائج هذه الدراسة سوف تكون حجة وبرهانًا قاطِعَيْنِ من أجل إعادة النظر في تطبيق الشريعة الإسلامية والنصوص الملزمة في كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنّ هذه الدراسة تكشف عن الأساليب التي

يجب اتباعها من أجل إعادة الاعتبار مرة أخرى للمؤسسات التشريعية وذلك لإعادة استخدام السياسات الجنائية في الإسلام وتذليل المعوقات ومواجهة التحديات التي تواجه عدم استخدام السياسات الجنائية في الإسلام.

منهجية الدراسة

ترتكز منهجية الدراسة على العديد من المناهج من بينها مايلي:

أولاً: المنهج الاستقرائي: حيث تعتمد الدراسة بشكل واضح على المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء السياسات الجنائية من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ويقوم المنهج الاستقرائي على محاولة استقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من أجل التعرف على السياسات الجنائية في الإسلام.

ثانياً: المنهج التحليلي: حيث تعتمد الدراسة بشكل واضح على المنهج التحليلي لتحليل السياسات الجنائية في الإسلام والتعرف على مقومات السياسات الجنائية والتحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام، ويقوم المنهج التحليلي على تحليل الظاهرة محل الدراسة من أجل تحليلها وذلك للتوصل إلى حلول منطقية لتفسير الظاهرة وفقاً للظروف والمتغيرات التي تمر بها الدراسة.

ثالثاً: المنهج المقارن: تعتمد الدراسة على المنهج المقارن وذلك للتعرف على أوجه المقارنة بين السياسات الجنائية في الإسلام والسياسات الجنائية التقليدية. ويقوم المنهج المقارن على توفير معلومات تفصيلية مقارنة حول النظم التقليدية والنظم الإسلامية من أجل التأكد من نجاعة السياسات الجنائية في الإسلام.

حدود الدراسة

تبرز حدود الدراسة في ثلاثة عناصر رئيسية الحدود المكانية والحدود الزمانية والحدود الموضوعية، حيث تبرز أهمية الحدود المكانية من حيث انعقاد الدراسة في الدول العربية والإسلامية، أما الحدود الزمانية فتقتصر على الفترة الزمنية التي يطلب فيها تطبيق الشريعة الإسلامية في السياسة الجنائية الإسلامية. أما الحدود الموضوعية تقتصر على التعرف على السياسة الجنائية المقومات والتحديات، ويرجع السبب الرئيسي لتناول هذا الموضوع هو التأكيد على أهمية السياسة الجنائية الإسلامية وأن مقومات السياسة الجنائية كافية لاحداث التغيير المنشود، والتعرف على التحديات التي تواجه السياسة الجنائية الإسلامية.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسات الجنائية في الإسلام من بينها دراسات ماجستير ودكتوراة وأوراق بحثية محكمة، وسوف نتناول هذه الدراسات بمزيد من التفصيل كما يلي:

1. هناك دراسة بعنوان " السياسات العقابية بين الشريعة والقانون " لعلى محمد. (حمد، على. 2015).

أصل الدراسة ورقة بحثية منشورة، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات العقابية بين الشريعة والقانون. وتكمن اشكالية الدراسة في غياب تطبيق السياسة الجنائية في القانون الجزائري، مما يؤثر على السياسة الجنائية بشكل كبير. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسات العقابية بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل السياسات العقابية بين الشريعة والقانون. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسات العقابية للقانون الجزائري مستمدة من الشريعة الإسلامية، وكذلك فإنّ الدراسة قد أوصت بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة

الجوانب القانونية بشكل واضح، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على السياسات العقابية للشريعة والقانون، إلا أنها تختلف عنها في تناول القانون الجزائري بشكل كبير.

2.وهناك دراسة أخرى بعنوان"السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية، لمحمد المدني بوساق. (بوساق، 2013).

أصل الدراسة كتاب منشور، هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية المعاصرة في الشريعة الإسلامية، وتكمن اشكالية الدراسة في عدم تناول السياسة الجنائية المعاصرة بالشريعة الإسلامية بشكل واضح، كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة الجنائية المعاصرة للشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن السياسة الجنائية المعاصرة تعتمد على نصوص الشريعة الإسلامية بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير السياسة الجنائية بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية وخاصة نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من أجل عمل التطوير المنشود. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة الجنائية المعاصرة، إلا أنها تختلف عنها في تناول الجوانب المقارنة مع النظم التقليدية.

3. دراسة بعنوان العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، محمد أحمد الدالي. (الدالي، 2010).

هدفت الدراسة إلى التعرف على العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، وتكمن إشكالية الدراسة في عدم تطبيق العقوبات وفقاً للتشريع الجنائي الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى اضعاف جدوى النظام العقابي بشكل كبير. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج

غيرَ أنّ العقوبة في النظم التقليدية قد لاتستند إلى التشريع الجنائي الإسلامي، حيث إنّ تطبيق العقوبات التقليدية أصبحت تتماسي مع النظم التقليدية وسياساتها بشكل واضح، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية والقيام بضرورات التشريع الجنائي الإسلامي، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للعقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، إلا أنها تختلف عنها في تناول السياسات الجنائية.

4.دراسة أخرى بعنوان "السياسة العقابية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، لأحمد حسن.دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010. (حسن، أحمد. 2010).

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة العقابية في القانون الجزائري، وتكمن مشكلة الدراسة في تدني دور السياسة العقابية بالشكل التقليدي، الأمر الذي أدّى إلى غياب تطبيق الشريعة الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة العقابية في القانون الجزائري، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل السياسة العقابية في القانون الجزائري، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أنّ السياسة العقابية في القانون الجزائري مستمدة من الشريعة الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في السياسة العقابية بالقانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة العقابية بالقانون الجزائري، إلا إنها تختلف عنها في تناول الشريعة الإسلامية.

5.دراسة بعنوان " السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، لأحمد فتحي بهنسي (بهنسي، أحمد فتحي. د.ت).

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية. وتكمن إشكالية الدراسة إلى عدم تطبيق السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تدهور السلم الإجتماعي في المجتمع، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسة الجنائية في

الشريعة الإسلامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية ضرورية وهامة لتحقيق الأمن والسلم الإجتماعي وعدم الخروج عن المألوف وتحقيق الرادع المناسب للمجتمع بشكل ملائم. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على ضبط السياسة الجنائية حتى تكون متوافقه مع الشريعة الإسلامية بشكل واضح، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية، إلا إنها تختلف عنها في تناول المقارنة بين السياسة الجنائية التقليدية والسياسة الجنائية الإسلامية.

6.دراسة بعنوان "دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، القحطاني، محمد. (القحطاني، 2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية، وتكمن مشكلة الدراسة في تدني تحقيق الأمن الأخلاقي، وذلك نتيجة عدم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل متقن، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطبيق السياسة الجنائية، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك علاقة مباشرة بين دور السياسة الجنائية وتحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة إلى العديد من التوصيات من بينها أن السياسة لها دور كبير في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للسياسة الجنائية ودورها في

تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية، إلا أنها تختلف عنها في تناول السياسة الجنائية التحديات والمقومات.

7.دراسة أخرى بعنوان "التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. (الزحيلي، 1999).

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. وتكمن إشكالية الدراسة في ضعف الأخذ بالفقه الإسلامي في النظام القضائي، الأمر الذي أدّى إلى وجود العديد من الأخطاء في التطبيق. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على طبيعة التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن التنظيم القضائي له طبيعة إسلامية في المملكة العربية الإسلامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق الفقه الإسلامي، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لطبيعة التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي، إلا إنها تختلف في تناول السياسة الجزائية من حيث المقومات والتحديات.

8.ودراسة أخرى بعنوان" جرائم الاعتداء على الأخلاق، لحسن حسن منصور. (منصور، 1985).

هدفت الدراسة إلى التعرف على جرائم الاعتداء على الأخلاق. وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة جرائم الاعتداء على الأخلاق مما يؤثر على السلم والأمن المجتمعي، وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جرائم الاعتداء على الأخلاق، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل جرائم الاعتداء على الأخلاق، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد

من النتائج من بينها أن جرائم الاعتداء لها تأثير على الأخلاق. لقد أوصت الدراسة أن أنه يجب اللجوء إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من أجل تخفيف حدة جرائم الاعتداء والتأثير الإيجابي على الأخلاق. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري جرائم الاعتداء على الأخلاق، إلا أن الدراسة الحالية تتمحور حول السياسة الجنائية المقومات والتحديات.

9.دراسة بعنوان" الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، حمود ضاوي القتامي، جدة، دار المجمع العلمي، ط. (القتامي، حمود ضاوي. 1981).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، وتكمن إشكالية الدراسة في غياب تطبيق الشريعة الإسلامية مما أدى إلى انتشار الظاهرة الإجرامية، وتسلط الدراسة الضوء على الشريعة الإسلامية وأثرها على الظاهرة الإجرامية، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية، ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الشريعة الإسلامية تمثل الرادع الوحيد الذي يؤثر بشكل إيجابي لكبح جماح الظاهرة الإجرامية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية وإقرارها للحد من الظاهرة الإجرامية، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للشريعة الإسلامية في الحد من الظاهرة الإجرامية، إلا أن هذه الدراسة لاتحتوي على السياسة الجنائية من حيث المقومات والتحديات.

10.دراسة بعنوان " أصول السياسة الجنائية، لأحمد فتحي سرور، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1972. (سرور، 1972).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أصول السياسة الجنائية. وتكمن إشكالية الدراسة في تدني أصول السياسة الجنائية. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أصول السياسة الجنائية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أصول السياسة الجنائية. ولقد

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها استناد أصول السياسة الجنائية على نصوص الشريعة الإسلامية. ولقد أوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في تطبيق الشريعة الإسلامية في أصول السياسة الجنائية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لأصول السياسة الجنائية، إلا إنها تختلف عنها في تناول مقومات وتحديات السياسة الجنائية.

وبعد استعراض الدراسات السابقة فإنه يمكن القول بأنه لاتوجد دراسة تناولت مقومات وتحديات السياسة الجنائية. وبالتالي فإن الدراسة الحالية سوف تتناول السياسة الجنائية: المقومات والتحديات في هيكل دراسي كما يلي:

مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام

السياسات الجنائية في الإسلام هي تلك السياسات التي يتم إقرارها والمضي قدماً في سبيل إبراز النهج والأسلوب التي يتم به التعامل مع الجرائم والجنايات التي ترتكب في المجتمعات العربية أو الإسلامية بشكل واضح، بحيث يشمل هذا النهج أو الأسلوب الجرائم والجنايات وكيفية إجراءات وإثبات طرق التقاضي ودرجات ومراحل التقاضي ويشمل أيضاً الملامح العريضة التي يمكن من خلالها توضيح السياسات الجنائية في الإسلام، وفي الغالب تعتمد الدول العربية والإسلامية على أحكام الشريعة الإسلامية بما تحتويه من خطوط عريضة حاكمة يمكن من خلالها إبراز السياسات الجنائية في الإسلام. (سرور، 1972) ويمكن القول بأن القرآن الكريم يحتوي على العديد من الآيات القرآنية التي تحدد السياسات الجنائية في الإسلام وتحدد الحدود والجنايات والأحكام وأصول وطرق تطبيقها بشكل واضح. حيث قال الله تعالى في محكم التنزيل: **إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا** (سورة الأسراء، آية رقم 9). ويرى الباحث أن السياسات الجنائية في الإسلام تعتمد على المصادر الرئيسية للتشريع وخاصة أحكام الشريعة

الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واجتهادات الصحابة والعلماء المعتبرة، والتي تعتبر من بديهيات السياسيات الجنائية في الإسلام.

1. المقومات الأساسية:

أ. العدل :يعتبر مبدأ العدل حجر الزاوية في السياسة الجنائية الإسلامية. يجب أن يضمن النظام الجنائي العدالة لجميع الأطراف، من خلال تطبيق القوانين بشكل عادل ودون تحيز. وهو من المقومات الأساسية في السياسة الجنائية الإسلامية، ومبدأ أصيل في الشريعة الإسلامية. يمكن إثبات ذلك من خلال الأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية، بالإضافة إلى تطبيقات الشريعة في القضايا الجنائية. العدل هو أساس تحقيق العدالة في المجتمع، وضمان أن جميع الأفراد يخضعون لنفس القوانين دون تمييز. ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: "**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً**" (سورة النساء، الآية 135)

هذه الآية تؤكد على أهمية العدل والقسط في جميع الأمور، حتى في الحالات التي يكون فيها أحد الأطراف قريباً أو غنياً أو فقيراً. وكذلك قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" **(سورة المائدة، الآية 8)**

تشير هذه الآية إلى أن العدل هو أقرب الطرق للتقوى، ويجب على المؤمنين أن يكونوا عادلين في جميع تعاملاتهم، بغض النظر عن مشاعرهم الشخصية تجاه الآخرين.

والأدلة من السنة النبوية كثيرة منها: حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "**أعدلوا هو أقرب للتقوى**" (رواه أحمد في مسنده). هذا الحديث يبين أن العدل هو أقرب الطرق للتقوى، وأن على المسلمين أن يسعوا لتحقيقه في جميع تعاملاتهم.

ب. الردع :تستخدم العقوبات في الشريعة الإسلامية كوسيلة لردع المجرمين المحتملين. يجب أن تكون العقوبات رادعة بما يكفي لردع الجريمة، ولكن دون أن تكون قاسية بشكل مفرط. هو أحد المقومات الأساسية في السياسة الجنائية الإسلامية، ويمكن إثبات ذلك من خلال النصوص الشرعية والإجماعات الفقهية. زمن الأدلة القرآنية قوله تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة: 179). هذه الآية الكريمة توضح أن القصاص هو حياة للناس، لأنه يمنع الجرائم من خلال الردع. ومنها قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ" (الأنعام: 123). هذه الآية تشير إلى أن العقاب رادع للمجرمين، حتى لا يستمروا في إجرامهم.

الدليل من السنة النبوية:

ومما يؤكد على أن العقاب يجب أن يكون رادعاً للمجرمين، حتى لا يظلم أحد، حديث النبي صلى الله عليه وسلم: لا يُؤْخَذُ الْعَبْدُ بِذَنْبِ صَاحِبِهِ" (رواه البخاري).

ومنها ما يدل على أهمية تغيير المنكرات، وهو ما يشمل الردع من خلال العقوبات. قوله صلى الله عليه وسلم: "منْ رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان" (رواه مسلم).

ج. الإصلاح: هو أحد المقومات الأساسية في السياسة الجنائية الإسلامية، يهدف إلى إعادة تأهيل المجرمين بدلاً من مجرد العقاب ودمجهم في المجتمع، مما يضمن أمن المجتمع واستقراره . ويمكن إثبات ذلك من خلال النصوص الشرعية:

الدليل من القرآن الكريم: "إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا" (النساء: 17). هذه الآية الكريمة تشير إلى أن الله يقبل توبة من عمل السوء بجهالة، مما يعني أن هناك فرصة للإصلاح.

وتأكيدا على أهمية التوبة والإصلاح في السنة النبوية، جاء الحديث: " التائب من الذنب كمن لا ذنب له" (رواه ابن ماجه). وعنه أيضا، صلى الله عليه وسلم: "كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون" (رواه الترمذي). هذا يدل على أن الله يحب التوابين، مما يعني أن هناك فرصة للإصلاح.

التوبة في الشريعة الإسلامية هي طريق للإصلاح، حيث يقبل الله توبة من يتوب. أما العقوبات التأهيلية في الشريعة الإسلامية تهدف إلى إصلاح المجرمين، مثل السجن مع توفير برامج تأهيلية.

د. التوازن بين الحقوق والواجبات :ومن المقومات الأساسية الجنائية الإسلامية التوازن بين الحقوق والواجبات، وهو أحد المقومات الأساسية في السياسة الجنائية الإسلامية، ويمكن إثبات ذلك من خلال النصوص الشرعية والإجماعات الفقهية.

الدليل من القرآن الكريم قوله تعالى: **الآية الكريمة** " تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" [سورة البقرة:141] " (البقرة: 134). وكذلك قوله: "وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً" (الإسراء: 34). تشير هاتان الآيتان إلى أن

لكل فرد حق في ما كسب، ولا يُسأل عن أعمال الآخرين، وأن هناك توازناً بين حق الفرد في المطالبة بواجبات الآخرين، وواجب الآخرين في الوفاء بالعهود.

وجاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة" (رواه البخاري).

هذا الحديث يؤكد على أهمية مساعدة الآخرين، مما يعني أن هناك توازناً بين حق الفرد في طلب المساعدة وواجب الآخرين في تقديمها.

خصائص السياسة الجنائية الشرعية

هناك خصائص كثيرة تقوم عليها السياسات الجنائية في الإسلام، ومن بين أبرز هذه الخصائص أن السياسات الجنائية تؤدي ما يلي من الأدوار:

أولاً: التشريع الإسلامي يؤدي إلى حماية القيم المجتمعية والأخلاقية والإنسانية حيث تتصف النصوص القرآنية والأحكام الربانية بأن لها قوة الردع التي لا تحققه التشريعات الوضعية بشكل كبير، حيث نزلت العديد من التشريعات بحق قاطع الطريق والمفسدين في الأرض ومن يرتكبون جرائم القتل والسرقة والغيله وغيرها من النصوص التشريعية الربانية.

ثانياً: التشريع الإسلامي صاحب السبق على كافة التشريعات الوضعية حيث يتصف التشريع الإسلامي بأن نصوصه واضحة وقاطعة ويمكن أن تكون مصدراً لكافة التشريعات الوضعية لاشتمال أحكام الشريعة الإسلامية على مسائل تفصيلية للجرائم والجزاءات المختلفة. (محمد على، 2015)

ثالثاً: الجرائم يمكن تقسيمها وفقاً لحق المعتدى عليه في التشريع الإسلامي حيث يفرق التشريع الإسلامي بين حقوق المعتدى وحقوق المعتدى عليه فلا يوجد جور في التشريع الإسلامي أو مفاضلة أو إسقاط التهم دون تمتع الجاني بالأهلية الكاملة.

رابعاً: تمتع الفرد بالأهلية الكاملة أو ما يعرف بمبدأ شخصية العقوبة فالعقوبات والجنايات لاتسقط عن مرتكبها ولايحاسب شخص آخر كبديل عن الجاني الحقيقي.

خامساً: تتميز نصوص التشريع الإسلامي بالجمع بين الإثبات المقيد والإثبات المطلق.

سادساً: تنادي الشريعة الإسلامية بضرورة احترام مبدأ إقليمية القوانين.

سابعاً: العمل بمبدأ عدم رجعية القانون أي أن الشريعة الإسلامية تتميز عن غيرها من التشريعات الوضعية.

ثامناً: الشريعة الإسلامية شريعة لاتهدف إلى إنزال العقوبة على الجناة ولكنها شريعية تقويمية.

تاسعاً: العقوبات تحقق العداله المطلقة للجاني والمجني عليه في نفس الوقت.

عاشراً: التشريع الإسلامي يقدر العقوبة وفقاً للجرم المرتكب.

ويرى الباحث أنّ مقومات التشريع الإسلامي يساهم في إبراز قدرات التشريع الإسلامي على تحقيق العدالة بين كافة الأفراد في المجتمع.

التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام

هناك العديد من التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام من بينها ما يلي:

1. هناك خلط واضح بين مجموعة المبادئ التي ترسم ملامح السياسة الجنائية وبين أسس العقيدة الإسلامية التي نزل بها الوحي والتي يؤمن بها الإنسان.
2. هناك غياب لتطبيق السلوكيات التي تساهم في ضبط حياة الأفراد.
3. إن لجوء أصحاب السياسة إلى عدم تطبيق التشريع الإسلامي في السياسات الجنائية قد أدى إلى تفاقم المشكلات التي تمر بها عموم المجتمعات الإسلامية. (منصور، 1985)

4. قيام العديد من أصحاب السلطة والنفوذ للهروب من إنزال هذه الأحكام الربانية، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الاجتماعي.
5. عدم احترام نصوص الشريعة الإسلامية ومحاولة التقليد الأعمى للدول الغربية بشكل مغاير لصورة الغرب الحقيقية.
6. الخوف من الانحراف ومحاولة العديد من الأفراد التطرف والميل نحو العنف.

مناقشة النتائج

سوف تتم مناقشة النتائج في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كما يلي:

1.تبيان مفهوم السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت نتائج الدراسة أن مفهوم السياسات الجنائية هي تلك الأسس التشريعية الإسلامية التي يمكن الاعتماد عليها في رسم ملامح السياسة الجنائية للدولة والتي تتمثل في مصادر التشريع القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واجتهادات العلماء.

2.توضيح مقومات السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت النتائج أن هناك العديد من المقومات التي تعتمد عليها السياسات الجنائية في الإسلام، ومن بين هذه المقومات أن التشريع الإسلامي هي تلك القواعد الجامعة الحاكمة التي تدعم القيم الأخلاقية في المجتمع بحيث تمنع العديد من الأفراد من الوقوع في الجرائم المختلفة.

3.التعرف على التحديات التي تواجه السياسات الجنائية في الإسلام

أوضحت النتائج أن هناك العديد من التحديات التي تواجهه السياسات الجنائية في الإسلام ومن بينها أن لجوء الدول إلى التخلي عن الشريعة الإسلامية كتقليد أعمي للدول الغربية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلات المتعلقه بالحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي بشكل واضح، فضلاً عن زيادة معدلات الجرائم في المجتمع.

4. **التفسير المتنوع للنصوص الدينية** :هناك اختلاف كبير بين العلماء والمفكرين حول تفسير النصوص الدينية، مما يؤدي إلى تعدد الآراء والأحكام في القضايا الجنائية. هذا الاختلاف قد يسبب إرباكاً في تطبيق القوانين، حيث يختلف تطبيقها من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى.

5. **التكامل مع الأنظمة القانونية الحديثة** :تواجه السياسة الجنائية الإسلامية تحدياً في التكيف مع القوانين والتشريعات الدولية الحديثة. يجب إيجاد طرق للتوفيق بين النصوص الدينية والممارسات القانونية المعاصرة لضمان فعالية النظام الجنائي الإسلامي.

خاتمة البحث:

تناول البحث موضوع "السياسة الجنائية الإسلامية" من خلال مناقشة مقوماتها الأساسية والتحديات التي تواجهها. السياسة الجنائية الإسلامية نظام قانوني مستمد من الشريعة الإسلامية، يهدف إلى تحقيق العدالة والحفاظ على أمن المجتمع. تعتمد هذه السياسة على النصوص الشرعية، وتسعى إلى ردع المجرمين وإصلاحهم. تواجه هذه السياسة العديد من التحديات، بما في ذلك التغيرات الاجتماعية، والضغوط الدولية، والاختلافات في التفسيرات، والتأثيرات الثقافية، وضمان التطبيق السليم. لمعالجة هذه التحديات، يجب على الدول الإسلامية موازنة بين الحفاظ على القيم الإسلامية وتطبيق العدالة من جهة، وبين مراعاة التغيرات الاجتماعية والدولية من جهة أخرى. وقد ناقشت هذه الدراسة السياسة الجنائية الإسلامية، مع التركيز على التحديات والمقومات الأساسية التي تواجهها.

التوصيات

هناك العديد من التوصيات التي يمكن أن توصي بها الدراسة كما يلي:

1. ضرورة التوسع بتطبيق التشريع الإسلامي في كافة المؤسسات المسؤولة عن إقرار التشريعات الجنائية في الإسلام.

2. العمل على محو آثار الاستعمار من التشريعات والقوانين لكافة الدول الإسلامية التي عانت من الاحتلال لفترات طويلة.
3. ضرورة التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقها في كافة المؤسسات القضائية والتشريعية.
4. استمرار مناقشة الدول الغربية بأهمية احترام تعاليم الإسلام والاستفادة من تجربة الدول الإسلامية في الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي.
5. أهمية التوسع في البحث العلمي وخاصة من جانب تعديل كافة القوانين لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

شكر وتقدير:

يسرني أن أتقدم بشكر وتقدير لقسم الفقه وأصول الفقه، بالجامعة الجامعة الإسلامية بماليزيا، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء هذا البحث ونشره. وأشكر الإخوة المحاضرين على مساعدتهم إياي حتى أصبح هذا العمل بحثا علميا مستقلا، وكذلك جميع أعضاء هيئة التدريس من أساتذة ودكاترة وموظفين.

تضارب المصالح:

يعلن الباحث بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما يتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث:

صمم الباحث هذه الدراسة وجمع البيانات لكتابة هذا المقال، باستقراء الدراسات السابقة مما لها صلة بموضوع الدراسة، حتى استطاع الباحث سد فراغ علمي وأصبح بحثا علميا مستقلا.

قائمة المراجع والمصادر

القحطاني، محمد. (2015). **دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي في ضوء الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية

الزحيلي، محمد مصطفي. (1999). **التنظيم القضائي في الفقة الإسلامي وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية**، محمد مصطفي الزحيلي. دمشق، دار الفكر، ط1

الدالي، محمد أحمد. (2010). **العقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي**، دار الكتب القانونية، جمهورية مصر العربية

القتامي، حمود ضاوي. (1981). **الشريعة الإسلامية وأثرها في الظاهرة الإجرامية**، جدة، دار المجمع العلمي، ط1

بهنسي، أحمد فتحي. (بدون تاريخ). **السياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية**. دار الشروق، جمهورية مصر العربية.

بوساق، محمد المدني. (2013). **السياسة الجنائية المعاصرة الشريعة الإسلامية**. دار الخلدونية، الجزائر

حسن، أحمد. (2010). **السياسة العقابية في القانون الجزائري دراسة مقارنة**. دار الكتاب الحديث، الجزائر

محمد، على. (2015). **السياسات العقابية بين الشريعة والقانون**، ورقة بحثية منشورة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2.

سرور، أحمد فتحي. (1972). **أصول السياسة الجنائية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1

منصور، حسن حسن. (1985). **جرائم الاعتداء على الأخلاق**، دار المطبوعات الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر

Qā'imah al-marāji' wa-al-maṣādir

Al-Qaḥṭānī, Muḥammad. (2015). *Dawr al-siyāsah al-jinā'īyah fī taḥqīq al-amn al-akhlāqī fī ḍaw' al-sharī'ah al-Islāmīyah wa-anẓimat al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah*, Risālat mājistīr, Qism al-'adālah al-jinā'īyah, Kullīyat al-Dirāsāt al-'Ulyā, Jāmi'at Nāyif al-'Arabīyah lil-'Ulūm al-Amnīyah. al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah

Al-Zuḥaylī, Muḥammad Muṣṭafá. (1999). *al-tanẓīm al-qaḍā'ī fī al-fiqh al-Islāmī wa-taṭbīqātuhu fī al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah,* Muḥammad Muṣṭafá al-Zuḥaylī. Dimashq, Dār al-Fikr, Ṭ1

Al-Dālī, Muḥammad Aḥmad. (2010). *al-'uqūbah fī al-tashrī' al-jinā'ī al-Islāmī*, Dār al-Kutub al-qānūnīyah, Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah

Alqatāmy, Ḥammūd Ḍāwī. (1981). *al-sharī'ah al-Islāmīyah wa-atharuhā fī al-ẓāhirah al-ijrāmīyah*, Jiddah, Dār al-Majma' al-'Ilmī, Ṭ1

Bahnasī, Aḥmad Fatḥī. (bi-dūn Tārīkh). *al-siyāsah al-jinā'īyah fī al-sharī'ah al-Islāmīyah*. Dār al-Shurūq, Jumhūrīyat Miṣr al-'Arabīyah.

Būsāq, Muḥammad al-madanī. (2013). *al-siyāsah al-jinā'īyah al-mu'āṣirah al-sharī'ah al-Islāmīyah*. Dār al-Khaldūnīyah, al-Jazā'ir

Ḥasan, Aḥmad. (2010). al-siyāsah al-'iqābīyah fī al-qānūn al-Jazā'irī dirāsah muqāranah. Dār al-Kitāb al-ḥadīth, al-Jazā'ir

Muḥammad, 'alá. (2015). *al-Siyāsāt al-'iqābīyah bayna al-sharī'ah wa-al-qānūn*, Waraqah baḥthīyah manshūrah, Majallat al-Buḥūth fī al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-siyāsīyah, al-'adad 2.

Surūr, Aḥmad Fatḥī. (1972). *uṣūl al-siyāsah al-jinā'īyah*, Dār al-Nahḍah al-'Arabīyah, al-Qāhirah, Ṭ1

Manṣūr, Ḥasan Ḥasan. (1985). *Jarā'im al-i'tidā' 'alá al-akhlāq*, Dār al-Maṭbū'āt al-Jāmi'īyah, Ṭ1, al-Iskandarīyah, Miṣr